

سياسات وبرامج البنك المركزي وأثرها على حجم الودائع المصرفية «دراسة حالة المصارف السودانية خلال الفترة 1997 - 2017م»

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

بنك السودان المركزي

أ.د. إبراهيم فضل المولى

أ. مصطفى إبراهيم عبد النبي

المستخلص

هدفت الدراسة لقياس أثر سياسات وبرامج البنك المركزي على حجم الودائع المصرفية، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة تأثير الاحتياطي النقدي القانوني في حجم الودائع المصرفية بالمصارف السودانية، وما هي العلاقة بين هامش الرباحة وحجم الودائع المصرفية في الجهاز المصرفي السوداني. بعد تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها. تؤثر الزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على أداء المصارف بنقصان في حجم التمويل المصرفي، ويوجد أثر كبير لسياسات البنك المركزي المتعلقة بتحديد هامش الرباحة بصورة عكسية مع حجم التمويل المصرفي مما يؤثر على ربحية المصارف وخاصة أنها تعتمد بشكل أساسي التمويل المصرفي. توجد علاقة عكسية بين سياسات البنك المركزي التي تتعلق بزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي وحجم الودائع المصرفية بالمصارف. من خلال النتائج التي خلصت إليها الدراسة توصي باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بزيادة رساميل المصارف واحتياطياتها وحفز عمليات الدمج المصرفي التي من شأنها خلق مصارف ذات ملاءة مالية وكفاءات إدارية تمكنها من المنافسة داخلياً وخارجياً وخاصة في ظل العولمة التي أصبحت من أهم سماتها اقتصاديات الحجم الكبير. وضرورة أن يتبنى البنك المركزي سياسات إصلاح مصرفي وتصحيح هيكلية شامل يستهدف الكادر البشري، عدد المصارف ونوعية الأنشطة التي تمارسها وتوزيعها الجغرافي ومدى جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها.

Abstract

The study aimed to measure the impact of central bank policies and programs on the size of bank deposits. The problem of the study was to know the effect of legal cash reserves on the size of bank deposits in Sudanese banks, and what is the relationship between the margin of murabaha and the size of bank deposits in the Sudanese banking system. After analyzing the study

data using the statistical package program, the study reached the most important results. The increase in the ratio of the statutory cash reserve affects the performance of banks with a decrease in the size of bank financing, and there is a significant impact of the central bank's policies related to setting the murabaha margin in an inverse way with the volume of bank financing, which affects the profitability of banks, especially as they mainly intend bank financing. The Central Bank, which is related to an increase in the percentage of cash reserves and the size of bank deposits in banks. Through the results of the study, it recommends taking measures and measures to increase banks' capital and reserves and stimulate banking mergers that create banks with financial solvency and administrative efficiencies that enable them to compete internally and externally, especially in light of globalization, which has become one of the most important features of economies of scale. And the necessity for the central bank to adopt a policy of banking reform and a comprehensive structural correction targeting the human cadre, the number of banks, the type of activities they conduct, their geographical distribution, and the quality of the services they provide to their clients.

المقدمة:

في ظل التطورات المصرفية المتسارعة التي شهدتها العالم بأثره التي فرضت على كل الدول ضرورة الاندماج ضمن تلك المنظومة، حيث قامت البنوك المركزية بوضع حزمة متكاملة من السياسات الكلية والبرامج التنفيذية الخاصة بالجهاز المصرفي والتي شملت كافة الجوانب الإدارية والمالية مع استصحاب النواحي القانونية والتشريعية والتقنية والمؤسسية التي تعتبر معضدة ومساعدة. وتمشياً مع تلك التطورات قام بنك السودان المركزي بتبني وتطبيق مجموعة من البرامج والسياسات والخطط التنفيذية، وذلك بهدف الوصول لإصلاحات إدارية ومالية في القطاع المصرفي من خلال إصدار وتنفيذ ومتابعة سياسات مصرفية أكثر شمولاً، وإعداد كوادر بشرية أقدر كفاءة ورشداً على قيادة العمل المصرفي، وكذلك العمل على تطوير أدوات السياسة النقدية والتمويلية لتواكب المتغيرات والمستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية في صعيد الهندسة المالية والإدارية ومستحدثاتها على وجه العموم والصناعة المصرفية وتقنياتها وأدواتها على وجه التحديد.

الدراسات السابقة:

1- دراسة: سوسن عبد الرحيم سفيان، 2004م.

استعرضت الدراسة أهمية الدور الإيجابي الذي تلعبه تقنية المعلومات والتطور الإلكتروني في الخدمات المصرفية الإلكترونية بالتركيز على المصارف السودانية. إن الغرض الأساسي من الدراسة هو الوصول إلى نتائج معرفية ما إذا كانت المصارف السودانية تستطيع تقديم خدمات مصرفية متطورة. ومن أهم الفرضيات: تقديم المصارف للخدمات المصرفية باستخدام تقنية المعلومات والتطور الإلكتروني يؤدي إلى تقديم خدمات مصرفية متطورة ومبتكرة تناسب متطلبات العملاء ويؤدي ذلك إلى سرعة إنجاز الخدمة المصرفية وبالتالي توفير زمن العميل. وأهم النتائج: استخدام تقنية المعلومات والتطور الإلكتروني في العمل المصرفي يؤدي إلى سرعة وإنجاز الخدمة المصرفية وبالتالي توفير زمن العميل. وكذلك استخدام هذه التقنيات يقوي من المركز التنافسي للمصارف السودانية في ظل العولمة وتحرير الأسواق وكانت أهم التوصيات هي الاهتمام بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتم توفير قاعدة معلوماتية وتكنولوجية تتناسب ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية. وضرورة تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي من حيث تنمية الجهاز المصرفي وتوفير وسائل وأدوات تطبيق التكنولوجيا المصرفية⁽¹⁾.

2- دراسة: جون وكاي 2001 م

عنوان البحث المحددات الأساسية لجودة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ركز الباحثان على القضايا المرتبطة بجودة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ودورها في تسهيل عملية التبادل خاصة المعاملات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وقد توصل الباحثان إلى أن الدقة وسهولة الاستخدام والأمان هي من أهم العوامل التي يبحث عنها المستخدم بتبني الخدمات الإلكترونية، مع ضرورة توفير خدمات مصرفية متنوعة عبر الإنترنت يستطيع من خلالها العميل الاختيار ضمن مجموعة من الخيارات، فضلاً عن توفير السهولة والاعتمادية للشبكة الحاسوبية للحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية⁽²⁾.

3- دراسة: محمد كايد المجالي 2018م.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إثر التوجهات الاستراتيجية على الأداء التسويقي للبنوك التجارية العاملة في الأردن والتعرف على مدى تشابه أو اختلاف البنوك التجارية في توجهاتها الاستراتيجية وكذلك تحديد التوجهات الاستراتيجية للبنوك التجارية الأردنية العاملة في الأردن. من أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في الأردن، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في المواقع الإدارية العليا والوسطى إذ تم توزيع (150) استبانة، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة (138) استبانة، بنسبة 92% وتم استبعاد (7) استبانات لعدم كفاءتها للتحليل الإحصائي. وبذلك أصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (131) استبانة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر مباشر ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 لكل من التوجه التحليلي

والتوجه الاستجابي على معدل الربحية قياساً بالمنافسين من البنوك في نموذج الانحدار المتعدد بين التوجهات الاستراتيجية الأربعة مع معدل الربحية . وبينت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في العلاقة المنفردة بين التوجه التحليلي مع مستوى رضا الزبائن في البنوك، وكذلك العلاقة المنفردة بين التوجه الاستباقي مع مستوى رضا الزبائن في البنوك . أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في العلاقة المنفردة بين التوجه التحليلي مع الربحية قياساً بالمنافسين من البنوك. تشير النتائج إلى وجود فرق عند مستوى 0.05 بين التوجه الاستباقي من ناحية مع كل من التوجه التحليلي والتوجه الاستجابي في ضوء التوجهات التي تتبناها البنوك التجارية الأردنية , وكذلك بين التوجه التحليلي والتوجه الدفاعي في معدل الحصة السوقية قياساً بالمنافسين وقد كانت من أهم توصيات الدراسة. التأكيد على أهمية قيام إدارة البنوك التجارية الأردنية التجارية بإشراك موظفيها في عملية صنع القرار والعمل الجماعي. وضرورة استثمارية البنوك التجارية الأردنية في المحافظة على استخدام التوجه الاستراتيجي التحليلي لما له من أثر كبير ومهم على أداء البنوك واستمراريتها إذ تبين كثرة استخدام البنوك لهذا التوجه وحلوله في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين التوجهات الاستراتيجية المستخدمة من قبل البنوك. وإجراء المزيد من الدراسات فيما يتعلق بالتوجهات الاستراتيجية وأثرها على الأداء التسويقي سواءً في نفس القطاع أو قطاعات أخرى لمعرفة مدى تأثيرها على أدائها وفعاليتها⁽³⁾.

4- دراسة جبريل، نجوي- 2016م

تناول البحث مزايا صيغة المشاركة كصيغة تمويل مصرفية معاصرة وما أحدثته من تعديلات جوهرية في مجريات النظام العام للعملية المصرفية، حيث تم استبعاد الفائدة بشقيها - الدائن والمدين في العمل المصرفي وتم التحول إلى الصيغ الإسلامية في عمليات التمويل المصرفي، هدف البحث إلى التعرف على طبيعة وكفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف وتأثيرها على أرباح البنك، وأثر مخاطر تعثرها على البنك، نبعت أهمية الدراسة ببيان صيغة المشاركة الإسلامية في استثمار الأموال في الفقه وهل تلائم طبيعة المصارف؟ فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعد من البدائل الإسلامية للتمويل بالفوائد وأهمية دورها الواضح في استثمارات المصارف وربحياتها. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي من خلال تناول الأدبيات التي اهتمت بهذا الموضوع - والمنهج الميداني التطبيقي على عينة من المصارف في السودان، المنهج الوصفي التحليلي لاختبار صحة الفرضيات والتي تمثلت في أن التمويل المصرفي بالمشاركة يؤثر إيجابياً في حجم الاستثمار بالمصارف، التمويل المصرفي بالمشاركة يزيد من مخاطر التعثر بالمصرف، التمويل المصرفي بالمشاركة يؤثر في أرباح البنك، وإثبات صحة الفرضيات قامت الباحثة بتحليل البيانات والأرقام المتحصل عليها من ميزانيات ومنشورات المصارف الإسلامية للفترة من (2008م- 2014م) وبناءً على التحليل توصلت الباحثة لنتائج أهمها: نظام التمويل بصيغة المشاركة نظام ذو كفاءة عالية له تأثير واضح على حجم الاستثمار في البنك، نظام التمويل بصيغة المشاركة يؤثر في ربحية المصارف، يحتوى التمويل بالمشاركة على مخاطر متعددة منها ما هو متعلق بالعملية ومنها ما هو متعلق

بنوع النشاط الاقتصادي ومنها ما هو متعلق بالظروف العامة وأخيراً ما هو متعلق بالعمل والمال ولكنها مخاطر بنسبة قليلة لا تذكر، وعلى ضوء النتائج توصلت الباحثة إلى عدة من التوصيات من أهمها: لا بد من القيام بدراسة المشاريع جيداً والاستعانة بالخبراء في مجالات دراسة الجدوى قبل الدخول في عمليات التمويل ، تفعيل دور البنك المركزي في إحكام الرقابة الشرعية والمصرفية بغرض تقويم تصويب الأداء بصورة مستمرة ، ضرورة أخذ المصارف الإسلامية بمبدأ الجودة الشاملة من خلال تدريب العاملين بالجهاز المصرفي فقهياً وعلمياً لمواجهة العولمة التي أصبحت من أهم السمات وتحديات هذا العصر⁽⁴⁾.

الجوانب التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يتضح أنها قد اهتمت بتناول تأثير الجانب التقني والإلكتروني وصيغ التمويل المختلفة المستخدمة بالمصارف ومدى تأثيرها على أداء المصارف عدا دراسة واحدة التي تناولت أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، إن هذه الدراسة تناولت جوانب لم تتطرق لها الدراسات السابقة، وذلك من خلال تناولها تأثير سياسات وبرامج البنك المركزي على أداء المصارف باستخدام المؤشرات المصرفية المناسبة القابلة للقياس للتوصل إلى نتائج تُسهم في معرفة الأثر النهائي. الإطار النظري للبحث

يتناول هذا المحور من الدراسة أدبيات الدراسة من التعريف على المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

1- الودائع المصرفية:

الوديعة البنكية هي مبلغ من المال يتم حفظه أو إيداعه في البنك لمدة معينة محددة أو غير محددة وفق عقد وشروط مبرمة يتفق عليها الطرفان صاحب المبلغ والبنك، ويكون ذلك بهدف حفظ المال أو توفيره أو استثماره، وبالتالي يحصل صاحب المبلغ على عائد محدد وفق شروط العقد طيلة وجود المبلغ النقدي في البنك.

هنالك العديد من أشكال وأنواع الودائع البنكية والتي تختلف بحسب عدد من العوامل، لا تقتصر الوديعة البنكية على المبلغ الذي يتم إيداعه في البنك مباشرة من قبل صاحب المبلغ، بل يمكن أن يكون هناك العديد من المصادر للودائع مثل التحويلات المصرفية، التحصيلات النقدية التي تصل إلى حساب الشخص من أنشطة وتعاملات مالية مختلفة مثل تحصيل قيمة سندات أو أوراق مالية، أو أرباح مالية تصل لحساب الشخص من مصادر أخرى.

وعادة ما تقسم الودائع البنكية إلى عدة أنواع بحسب موعد استردادها (استرداد المبلغ من البنك) وبحسب حرية كل من صاحب المبلغ النقدي والبنك في التصرف بالوديعة. لتكون أنواع الودائع كالتالي:

1- الوديعة تحت الطلب (Current deposit):

هي الودائع التي يمكن للعميل صاحب الوديعة السحب منها في أي وقت يشاء ودون أية قيود في ذلك، على عكس الأنواع الأخرى. هذا النوع من الودائع عادة لا يتم الحصول منه على أي

عوائد، في حين بعض البنوك الأخرى في بعض البلدان تدفع عائداً بسيطاً جداً على هذا النوع من الودائع والتي يسميها البعض بالودائع الجارية، والعائد البسيط أو عدم حصول العميل على عائد يكون نتيجة عدم تمكن البنك من استثمار هذه الوديعة نظراً لأن العميل يمكنه سحب الوديعة في أي وقت كان دون سابق إخطار للبنك.

2- الوديعة لأجل (Time Deposit):

هي الودائع التي ينص العقد فيها على عدم تمكن العميل من سحب الوديعة أو التصرف فيها إلا بعد مرور أجل معين على تاريخ الإيداع، والذي قد يكون لشهر أو عدة أشهر أو سنة أو عدة سنوات بحسب شروط العقد وقوانين البنك. هذا النوع من الودائع عادة ما تكون فيه نسبة عائد جيدة أكثر من النوع السابق نظراً لإمكانية البنك استثمار الوديعة والتصرف فيها لأجل معين محدد في العقد.

3- الوديعة بشرط الإخطار المسبق (conditional):

هي الودائع التي يمكن للعميل الحصول عليها في أي وقت ولكن يجب عليه إعلام البنك مسبقاً برغبته سحب الوديعة أو سحب جزء منها. هنا يلزم العميل إخطار البنك قبل عدة أيام (أو غير ذلك من المدة بحسب شروط العقد وقوانين البنك) إخطار البنك برغبته الحصول على الوديعة أو أي كان المبلغ الذي يريده منها، وبالتالي سيحصل العميل على المبلغ بعد مدة من إخطار البنك. أيضاً هنا يتم الحصول على عائد من الوديعة ولكنه أقل من النوع السابق نظراً لمحدودية قدرة البنك على استثمار الوديعة، ويزيد العائد كلما طالت مدة الإيداع.

طبعاً أي من الأنواع هذه قد تختلف في ميزاتها وخصائصها بين بنك وآخر وتبعاً لقوانين وسياسات البنك وآلية عمله وتعاملاته المالية والمصرفية، وبالتالي قد تجد في بعض البنوك أنواعاً أخرى من الودائع ما بين ودائع استثمارية وودائع توفير وودائع لآجال طويلة وأخرى لآجال قصيرة، فضلاً عن الاختلاف في نسبة العوائد والأرباح التي يقدمها البنك مقابل كل نوع من أنواع الوديعة البنكية.

إذ تسعى البنوك دائماً لتشجيع الأفراد من أصحاب رؤوس الأموال المختلفة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة إلى الاستثمار في الأنواع المختلفة للوديعة البنكية، عبر توفير سلة خيارات للوديعة البنكية تناسب احتياجات مختلف العملاء والزبائن لديه⁽⁵⁾.

2. سعر الخصم (هامش المراجعة):

وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة للبنوك، إما من خلال الإقراض المباشر أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية التي تقدمها له البنوك وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة، بل يتحدد بطريقة أعم بهدف التأثير على السوق النقدي وعلى قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فإنقاص سعر الخصم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الائتمان في السوق بينما تؤدي زيادة سعر الخصم إلى التقييد من حجم الائتمان،

وذلك بسبب التأثير المباشر لسعر الخصم لدى البنك المركزي على أسعار الفائدة السائدة في السوق من ناحية وعلى كمية وسائل الدفع وإقبال البنوك على خصم ما لديها من أوراق تجارية وتغيير حجم سيولتها وقدرتها على منح الائتمان من ناحية أخرى⁽⁶⁾.

فاعلية سياسة سعر الخصم:

فاعلية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى تستوعب السيولة أو الائتمان بخلاف البنك المركزي فإذا كانت لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي أو وردت في الاقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على عائد فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان.

وحتى بالنسبة للبنوك التجارية لوحدات مستقلة فالاتجاه إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أصول يفترض الحاجة إلى التمويل من جانب هذه البنوك ونقص السيولة اللازمة لها كما أن رفع سعر الفائدة يزيد من إيداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عائد مرتفع مما يزيد من سيولة البنوك التجارية ويرفع من مقدرتها على إعطاء القروض وخلق الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي، فبمجرد رفع سعر الخصم من جانب البنك المركزي ليس كافياً لأن يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان والتوسع في القروض بحجة نفقات القرض حتى لو كانت تنقصها السيولة فهي تلجأ إلى البنك المركزي لخصم ما لديها حتى لو تحملت نفقة أكبر ما دام يمكنها أن تمتص الزيادة في سعر الخصم من النفقة الكلية للدين بحيث تظل أرباحها ثابتة ويتحمل الزيادة في الواقع العميل الراغب في الحصول على القرض⁽⁷⁾.

3. سياسة الاحتياطي النقدي القانوني:

حسب قوانين رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية فإن المصارف التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى المصرف المركزي كاحتياطي قانوني إلزامي ويندرج ضمن إجمالي الودائع.

ويحسب الاحتياطي النقدي بناء على المتوسط الشهري لحجم ودائع المصرف التجاري في ذلك الشهر فإذا تخلف المصرف التجاري عن تسديد ما عليه من احتياطي فإن المصرف المركزي يفرض عليه فائدة أعلى على المبالغ الناقصة، وذلك ليحث المصارف التجارية لتسديد ما يترتب عليها من احتياطي نقدي قانوني.

وفي ظروف الركود الاقتصادي فإن المصرف المركزي يلجأ إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، بينما في ظروف التضخم فإنه يرفع هذه النسبة، وذلك لتقليص قدرة المصارف التجارية على ضخ الائتمان.

سياسة الاحتياطي النقدي القانوني تمكن المصرف المركزي من الدفاع عن قيمة العملة الوطنية والمحافظة على القوة الشرائية لها وتدعيم سعر الصرف، وذلك من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما تنخفض احتياطات المصرف المركزي من العملات الصعبة.

وإلى جانب سياسة الاحتياطي النقدي القانوني هناك سياسة أخرى يطلق عليها سياسة الرصيد الدائن وهي سياسة مكملية لسياسة الاحتياطي النقدي القانوني وتعتمد على أن المصرف المركزي يلزم المصارف التجارية بأن تحتفظ لديه بنسبة معينة من ودائعها لديه وفي ظروف الانكماش الاقتصادي والحاجة إلى استخدام سياسة نقدية توسعية فإن المصرف المركزي يلجأ إلى تخفيض نسبة الرصيد الدائن مما يعني زيادة سيولة المصارف التجارية وبالتالي زيادة القدرة على منح الائتمان بينما في ظروف التضخم تكون هناك حاجة إلى سياسة نقدية انكماشية فإن المصرف المركزي يرفع نسبة الرصيد الدائن مما يسبب انكماش السيولة المتاحة لدى المصارف التجارية وبالتالي الحد من قدرتها على منح الائتمان المصرفي⁽⁸⁾.

فاعلية سياسة الاحتياطي النقدي:

يعتبر الفكر الاقتصادي المعاصر تحديد نسبة الاحتياطي النقدي من أقوى الأساليب التي يملكها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان لكن نجد أن فاعلية هذه السياسة تكون ضعيفة إذا كان لدى البنوك التجارية حجماً كبيراً من الصكوك مما يهيئ للبنوك تغذية أرصدها النقدية دون حاجة إلى خفض كبير في أصولها الأخرى لذلك من الأفضل أن تسند سياسة تحديد الاحتياطي النقدي بسياسة تغير سعر الخصم أو السوق المفتوحة أو كليهما معاً مما يضطر البنوك إلى تحمل أعباء أكبر إذا أرادت الحصول على موارد نقدية. كما أن سياسة الرصيد النقدي تفترض أن البنوك شديدة الحساسية للتغيرات في أرصدها النقدية لكن الملاحظ أن البنوك تدخل في اعتبارها عند وضع سياساتها الائتمانية عدة عوامل أخرى منها حالة السوق وهيكل توزيع أصولها ومستوى سعر الفائدة ويشير هذا إلى أن السياسة الائتمانية أكثر فاعلية في حالة تقييد الائتمان وأقل فاعلية في حالة بسطه.

إن أثر تغيير نسبة الاحتياطي يتوقف على مقدار الطلب على الائتمان. فالتغيرات في مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان قد لا يكون لها الأثر المطلوب لو أن طلب الائتمان لم يتغير في نفس الاتجاه الذي يرغبه البنك المركزي فتخفيض نسبة الاحتياطي قد لا يكون لها أثر فعال في التوسع في الائتمان خاصة أثناء فترات الكساد.

إن هذه السياسة تؤدي إلى آثار عكسية تتمثل في روح من عدم التأكد لدى البنوك التجارية. والاقتصادي كينز قد حذر من سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي يجب ألا تتبع إلا بعد إشعار سابق وبدرجات صغيرة حتى لا تؤدي إلى إحداث هزات في البنوك⁽⁹⁾.

الإطار التطبيقي للبحث

يتناول الجانب التطبيقي للدراسة توصيف بيانات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5). بينما يتطرق الثاني قياس إلى أثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم

التمويل المصرفي السوداني، ويتم ذلك عبر بناء نماذج قياسية لتحديد تأثير المتغيرات التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على الجهاز المصرفي.

وصف متغيرات الدراسة:

الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل:

تعتمد الدراسة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تتسم بالدقة ويتم ذلك من خلال اتباع المراحل التالية:

المرحلة الأولى:

وصف بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية. ثم اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، وذلك لتجنب النتائج غير الدقيقة نتيجة لعدم سكونها، تم استخدام اختبار ADF (Augmented Dickey-Fuller).

المرحلة الثانية:

بعد التأكد أن السلاسل الزمنية ساكنة من نفس الرتبة، تم التحول إلى اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، ويقوم تحليل التكامل المشترك بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية، ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات لا بد أولاً من إزالة مشكلة عدم السكون، وذلك باستخدام اختبارات جذور الوحدة.

المرحلة الثالثة:

يتم فيها استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل و تغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي هذا أن الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف⁽¹⁰⁾.

لتطبيق الاختبارات السابقة يتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5).

وصف متغيرات النموذج:

لمعرفة الخصائص الإحصائية لسلسلة بيانات متغيرات الدراسة يتم وصف المتغيرات باستخدام الحزمة الإحصائية (Eviews):

جدول رقم (1)

نتائج توصيف متغيرات الدراسة (المتوسطات)

	TD	LR	EX	MUM
Mean	27161.49	15.95238	3.262381	16.84286
Median	13942.36	14.00000	2.580000	12.40000
Maximum	139105.0	28.00000	6.990000	45.00000
Minimum	967.5400	8.000000	1.580000	9.700000
.Std. Dev	34147.84	5.314849	1.639637	10.23189
Skewness	1.918861	0.999808	1.225495	2.091761
Kurtosis	6.560491	3.139188	2.961271	6.134006
Jarque-Bera	23.97956	3.515606	5.257746	23.90837
Probability	0.000006	0.172423	0.072160	0.000006
Sum	570391.3	335.0000	68.51000	353.7000
.Sum Sq. Dev	2.33E+10	564.9524	53.76818	2093.831
Observations	21	21	21	21

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل من بنك السودان المركزي

تم استعراض المؤشرات الوصفية للبيانات المستخدمة في الدراسة من خلال استخدام مقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت لكل المتغيرات للتعبير عن تشتت البيانات للتأكد ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

أ) حجم الودائع TD: (Total deposits):

عبارة عن إجمالي النقود المودعة من قبل الجمهور بالمصارف التي تعمل في الاقتصاد السوداني، حيث بلغت أعلى قيمة لها (139105.0) وأدنى قيمة له (967.5400) وبلغ الوسط الحسابي له (27161.49) والانحراف المعياري (34147.84).

ب) الاحتياطي النقدي القانوني LR (Legal reserve):

هو مؤشر لقياس نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي والتي تحدد حسب السياسة النقدية المنتهجة في الدولة، حيث بلغت أعلى قيمة له (28.00000) وأدنى قيمة له (8.000000)، بينما بلغ الوسط الحسابي (15.95238) والانحراف المعياري (5.314849).

ج) هامش الرباحة MUM (Murabaha margin):

هو مؤشر لقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود ويتم تحديده حسب مبادئ الشريعة الاسلامية ويمثل البديل لسعر الفائدة في الاقتصاد الوضعي، حيث بلغت أعلى قيمة له (45.00000) وأدنى قيمة له (9.700000)، بينما بلغ الوسط الحسابي (16.84286) والانحراف المعياري (10.23189).

د) سعر الصرف EX (Exchange rate):

هو عبارة عن قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، حيث بلغ أعلى قيمة له (6.990000) وأدنى قيمة له (1.580000) وبلغ الوسط الحسابي له (3.262381) والانحراف المعياري (1.639637).

اختبار السكون لبيانات الدراسة:

يعتبر شرط السكون مهم لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص غير ساكنة (non-stationary) لمتغيرات السلسلتين الزميتين على حد سواء في المستويات (levels) من خلال الاختبارات التالية :
اختبار ديكي فوللر (ADF)، حيث يستخدم هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، الصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) هي كالآتي :

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

بتطبيق هذا النموذج على البيانات المتحصل عليها من بنك السودان تم الحصول على البيانات الموضحة في الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الفرق الثاني Intercept-		المتغير
Probability	t-Statistic	
0.0000	4.320177	TD
0.0079	-4.619926	LR
0.0055	-5.095999	MUM
0.0004	4.023009-	EX
-4.498307		1%
-3.658446		5%
-3.268973		10%

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي
من خلال الملاحظة إلى الجدول رقم (2) أوضحت نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع أن بيانات الدراسة ساكنة بعد أخذ الفرق الثاني عند مستوى معنوية 5% ، بعد التأكد من سكون بيانات المتغيرات في مستوى واحد يمكن قياس العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

قياس اثرسياسات وبرامج البنك المركزي على حجم الودائع المصرفية: معرفة اثرسياسات وبرامج بنك السودان المركزي على أداء الجهاز المصرفي في الاقتصاد السوداني يتم استخدام عدد من النماذج القياسية والتي تشمل كل المتغيرات المتعلقة بالدراسة.

أولاً: بيانات المتغيرات:

تم الحصول على بيانات متغيرات النموذج من تقارير بنك السودان المركزي خلال فترة الدراسة.

ثانياً: النماذج القياسية المستخدمة:

لقياس اثر سياسات وبرامج البنك المركزي على أداء الجهاز المصرفي تم بناء النماذج الموضحة ادناه.

$$TD = \alpha_0 + \alpha_1 LR + \alpha_2 MUM + \alpha_3 EX + \mu \quad \alpha_1 > 0 \quad \alpha_2 > 0 \quad \alpha_3 > 0$$

حيث إن:

TD: إجمالي حجم الودائع.

LR: الاحتياطي النقدي القانوني.

MUM: هامش المربحة.

EX: سعر الصرف

β_0 : ثابت النموذج (الجزء المقطوع من النموذج)

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات النماذج الاشارات المتوقعة لها حسب ماهي موضحة في النماذج.

تقدير اثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم التمويل المصرفي:

1- قياس العلاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج (التكامل المشترك):

لقياس العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، استخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة المدى، والذي يتفوق على الاختبارات الأخرى (مثل اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك)، نظراً لتناسبه مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، بالإضافة إلى ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مساراً للشك والتساؤل⁽¹¹⁾.

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن - جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - غرانجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية «جوهانسن و» جوهانسن - جوسليوس «اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب

وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($r(\Pi) = r > 0$) ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) maximum وهما اختبار الأثر (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i)$$

ويعرف اختبار الأثر بـ:

حيث يتم اختبار فرضية العدم أي أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r =$ (حيث $r = 0, 1, 2$). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أي أن عدد متجهات التكامل المشترك $r =$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r + 1 =$ (Patterson, K., 2002).

بتطبيق معادلات التكامل المشترك تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3)

يوضح نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك

Date: 03/23/19 Time: 22:48				
Sample (adjusted): 1999 2017				
Included observations: 19 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: TD LR MUM EX				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
(Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
(No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	** Prob
* None	0.906345	88.75273	47.85613	0.0000
* At most 1	0.763046	43.75814	29.79707	0.0007
* At most 2	0.452108	16.40024	15.49471	0.0365
* At most 3	0.230099	4.968382	3.841466	0.0258
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level *				
MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values**				

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي

يتضح من الجدول رقم (3) أن نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة ويظهر ذلك وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النماذج.

1- تقدير أثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم الودائع بالمصارف:

لقياس اثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم الودائع بالمصارف وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ تم الحصول علي النتائج الموضحة في الجدول رقم (4)

جدول رقم (4)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates				
Time: 23:22 19/23/Date: 03				
Sample (adjusted): 2000 2017				
Included observations: 18 after adjustments				
[] Standard errors in () & t-statistics in				
:CointegratingEq	CointEq1			
(TD(-1	1.000000			
(LR(-1	-1471.784			
	(686.405)			
	[-2.14419]			
(MUM(-1	1521.927			
	(707.533)			
	[2.15103]			
(EX(-1	10642.49			
	(2593.27)			
	[4.10388]			
C	-35141.59			
	(8156.85)			
	[-4.30823]			
:Error Correction	(D(TD	(D(LR	(D(MUM	(D(EX
CointEq1	0.542661-	5.70E-05	0.000109	5.21E-06
	(0.10624)	(5.7E-05)	(4.1E-05)	(5.8E-06)

	[5.10766]	[1.00648]	[2.66503]	[0.89448]
((D(TD(-2	-0.024989	-0.000211	-0.000483	3.25E-05
	(0.73110)	(0.00039)	(0.00028)	(4.0E-05)
	[-0.03418]	[-0.54230]	[-1.71346]	[0.80923]
((D(LR(-2	-6.710671	-0.163383	-0.347738	-0.009230
	(528.438)	(0.28174)	(0.20388)	(0.02900)
	[-0.01270]	[-0.57990]	[-1.70559]	[-0.31832]
((D(MUM(-2	-563.9326	0.163856	0.141163	0.008607
	(331.194)	(0.17658)	(0.12778)	(0.01817)
	[-1.70273]	[0.92794]	[1.10472]	[0.47360]
((D(EX(-2	-24301.60	-1.895815	-4.972580	0.012394
	(5910.71)	(3.15135)	(2.28046)	(0.32432)
	[-4.11145]	[-0.60159]	[-2.18052]	[0.03821]
R-squared	0.818762	0.155647	0.493381	0.405299
Adj. R-squared	0.762997	-0.104154	0.337498	0.222314
Sum sq. resids	5.78E+08	164.1797	85.97463	1.738936
S.E. equation	6665.464	3.553760	2.571660	0.365738
F-statistic	14.68223	0.599101	3.165079	2.214931
Log likelihood	-181.0966	-45.43620	-39.61402	-4.507006
Akaike AIC	20.67740	5.604023	4.957113	1.056334
Schwarz SC	20.92473	5.851348	5.204439	1.303660
Mean dependent	7647.212	-0.555556	-0.738889	0.248333
S.D. dependent	13691.56	3.381998	3.159512	0.414732
(.Determinant resid covariance (dof adj		1.37E+08		
Determinant resid covariance		37256921		
Log likelihood		-259.0637		
Akaike information criterion		31.56263		
Schwarz criterion		32.79926		

- المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي.
- [] هي قيم T المحسوبة.
- () الانحراف المعياري.

تفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر:

يتم استخدام ثلاثة معايير لتفسير نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المقدر في الجدول رقم (4) والتي تشمل على معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي والمعيار القياسي .

1- معيار النظرية الاقتصادية:

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدر في الجدول رقم(4) أن اشارة معلمات المتغيرات المستقلة متوافقة مع النظرية الاقتصادية حيث بلغت معلمة متغير الاحتياطي النقدي القانوني (1471.784-) و معلمة متغير هامش الرباحة (1521.927). ومعلمة سعر الصرف (10642.49) وهذا يدل علي انه كلما كانت هنالك زيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أدى ذلك إلى نقصان في حجم الودائع المصرفية و كلما كانت هنالك زيادة في هامش الرباحة وسعر الصرف كلما أدى ذلك إلى زيادة في حجم الودائع المصرفية .

2-المعيار الإحصائي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) قيمة اختبار (F) دلت عن المعنوية الشاملة للنموذج . كما بلغت الاحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغيرات المستقلة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (LR)-(2.14419) و هامش الرباحة (MUM) (2.15103) ومتغير سعر الصرف (4.10388) عند مستوي معنوي 5% وهي اكبر من قيمة (T)الجدولية التي بلغت (2.042)مما يعني أن جميع متغيرات النموذج معنوية إحصائياً.

3-المعيار القياسي:

من الجدول رقم (4) أوضحت قيمة معامل التحديد (R2) أن المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج تفسر نسبة 81% من التغيرات في المتغير التابع وبقية التأثير يعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج. وقد بلغت قيمة معامل سرعة التكيف للنموذج (-0.542661) وبلغت قيمة (T) المحسوبة له (5.10766) عند مستوي معنوية 5% وهي اكبر من قيمة (T) الجدولية التي بلغت (2.042). وهذا يعني انه معنوي احصائياً، هو ذوي قيمة سالب وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكيف للمتغيرات بمعنى إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني تحتاج إلي فترة تقدر بـ 2 سنة للرجوع لها.

اختبار الفروض:

نص الفرضية « توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وحجم الودائع المصرفية وعلاقة طردية بين هامش الرباحة وحجم الودائع المصرفية في الجهاز المصرفي السوداني» من خلال ملاحظة نتائج نموذج تصحيح الخطأ بالجدول رقم (4) يتضح أن اشارة معلمة المتغيرات المستقلة هي نسبة الاحتياطي النقدي القانوني(1471.784-) وهامش الرباحة (1521.927) وكانت معنوية إحصائياً ويظهر ذلك من خلال قيمة (t-Statistic) المحسوبة التي كانت تساوي (2.14419-) ، (2.15103) على التوالي عند مستوي معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي بلغت (2.042)، و ايضاً من خلال الملاحظة لكل معايير الاختبارات المختلفة كانت معنوية احصائياً وبالتالي يتم رفض فرض العدم ويتم قبول الفرض البديل، وهذا يعني أنه كلما كانت هنالك زيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أدى ذلك إلى نقصان في حجم الودائع المصرفية، وكلما كانت هنالك زيادة في هامش الرباحة يؤدي ذلك إلى زيادة في حجم الودائع المصرفية بالجهاز المصرفي السوداني.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. خلّصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يُمكن إيجاز أهمها في الجوانب التالية:
كلما كانت هنالك زيادة في هامش الربحية أدى ذلك إلى زيادة في حجم الودائع المصرفية بالجهاز المصرفي السوداني.
2. توجد علاقة عكسية بين سياسات البنك المركزي التي تتعلق بزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي وحجم الودائع المصرفية بالمصارف.
3. صغر حجم المصارف السودانية مقارنة بالمصارف العالمية وذلك من حيث رساميلها وإحتياجاتها والعمليات المصرفية التي تمارسها من حيث منح التمويل والتسهيلات الأخرى، مما يضعف من منافستها.
4. تؤثر الزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على أداء المصارف بنقصان في حجم التمويل المصرفي .
5. ضعف دراسات الجدوى التمويلية التي يقدمها العملاء للمصارف وعدم عكسها للواقع. الأمر الذي أدى إلى إخفاق عدد كبير من العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف وبالتالي تعرض العمليات محل التمويل للخسارة.
6. ضخامة حجم الأصول الثابتة التي تمتلكها المصارف وصعوبة تسهيل تلك الأصول في الوقت المناسب.

التوصيات :

- من خلال النتائج التي خلّصت إليها الدراسة تم وضع التوصيات المقابلة التي تتمثل في الآتي:
1. ضرورة أن يتبنى البنك المركزي سياسات إصلاح مصرفي وتصحيح هيكلية شامل يستهدف الكادر البشري، عدد المصارف ونوعية الانشطة التي تمارسها وتوزيعها الجغرافي ومدى جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها.
 2. يقوم البنك المركزي بإلزام المصارف بنشر الوعي المصرفي وفتح فروع لها في أوسع نطاق بما يحقق مفهوم الشمول المالي القائم على استفادة جميع المواطنين من الخدمات المصرفية.
 3. زيادة حجم المخصصات وتنويعها، وذلك لمقابلة أي مخاطر تصاحب عمليات التمويل المصرفي.
 4. بذل المزيد من الجهود نحو معالجة إشكاليات التمويل المصرفي المتعثر، والعمل على وضع التدابير والترتيبات الوقائية، وذلك من خلال سن التشريعات ووضع الأسس والضوابط التي من شأنها الحد من تفاقم هذه الظاهرة في المستقبل.
 5. الحد من امتلاك الأصول الثابتة لا سيما العقارات والتوسع في حيازة الأصول المتداولة ذات العائد السريع وسهولة التسييل في أي وقت.
 6. تفعيل دور رقابة البنك المركزي على المصارف، وذلك من خلال تدريب وتأهيل كوادر التفتيش وتطوير وسائل وأدوات الرقابة المباشرة وغير المباشرة.

المصادر والمراجع:

- (1) سوسن عبد الرحيم سفيان، أثر تقنية المعلومات والتطور التكنولوجي على الخدمات المصرفية السودانية دراسة حالة بنك أم درمان الوطني، ماجستير، جامعة امدرمان الاسلامية، الخرطوم 2004م
- (2) Jun M. .and S. Cai (2001) The Key determinants of Internet banking services quality: content analysis International Journal of Bank Marketing pp 276-291,
- (3) محمد كايد المجالي، أثر أنماط التوجهات على الأداء التسويقي للبنوك التجارية العاملة في الأردن، رسالة ماجستير، 2018م
- (4) جبريل ، نجوى مختار البدرى ، التمويل المصرفي بالمشاركة وأثره في الاستثمار بالمصارف الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير .2016.
- (5) <https://www.magltk.com/deposit-acionunt/>
- (6) مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999)، ص 143 - 144.
- (7) محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان وسهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، طبعة ثانية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 180 - 181.
- (8) عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية، مرجع سابق، 2000 ص 144 - 145
- (9) William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.
- (10) William H. Greene, "Econometric Analysis", 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p678
- (11) Patterson, K. , " An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series Approach " . Palgrave, New York, 2002, p265
- (12) بنك السودان. التقارير السنوية للأعوام (1990م - 1998م).